مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

نظرة في اختيار اليوم الوطني

فراس طارق مكية

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

يعدُّ اليوم الوطني في الدولة الحديثة رمزاً من رموز الهوية الوطنية التي تجمع مكونات الشعب حول رمزية لحظة تاريخية فاصلة في وعي الذاكرة الجمعية لكل من هذه المكونات تستثير فيهم ما يكون محوراً لتاريخ مشترك يجمع هذه المكونات ويصلح أن يكون مرتكزاً لمستقبل أو مصير مشترك، والمستقبل المشترك هو الروح النابضة للهوية الوطنية ولا يمكن أن يكون معلقاً في الفراغ ما لم يستند إلى تاريخ جمعي يتجسّد في اليوم الوطني الذي ينبغي لذلك أن يتم اختياره بدقة ليكون صالحاً لبناء سردية مشتركة تكون قوام هوية وطنية تعبّر عن هوية الدولة، ولا بد أن تراعى في أسس الاختيار المعايير التالية:

1. أن يعبّر عن لحظة فاصلة "مشتركة" في التاريخ الجمعي لجميع المكونات الأساسية للشعب.

2. أن تكون اللحظة الفاصلة "حاضرة"في الوعي الجمعي لجميع المكونات.

3. أن تكون اللحظة الفاصلة صالحة للارتكاز عليها لبناء سردية ترسم "مستقبلاً لمصالح مشتركة".

وقد أعتيد أن يكون اليوم الوطني هو يوم الاستقلال (عن احتلال أجنبي سابق) في الكثير من البلدان إذ يعبِّر عن "ولادة" الدولة الحالية سواء كان هناك كيان تاريخي سابق للدولة قبل الاحتلال أم أنها نشأت بعده وفقاً للتوازنات الدولية والإقليمية وهذا الاختيار في الواقع يراعي بصورة مثالية معايير اليوم الوطني المذكورة، وقد تتخذ مناسبات تاريخية أسبق عيداً وطنياً إذا ما كانت تعبّر عن لحظة تحظى بإجماع في السردية الجمعية أو الوعي الشعبي، إلا أن فلسفة اليوم الوطني تنحرف في بلدان أخرى، ففي بعض الدول ذات الأنظمة الملكية يكون اليوم الوطني يوم تتويج الملك حيث تُختزل الدولةُ والشعب بشخص الملك في واحدة من أجلى آثار الأوتوقراطية الشديدة، وفي بعض الدول ذات

الأنظمة الجمهورية وخصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين حيث سادت الانقلابات العسكرية يعتمد يوم الانقلاب العسكري يوماً وطنياً في محاولة لإضفاء شرعية على أنظمة العسكرتاريا إذ يتم تحويل "اليوم الوطني للدولة" إلى "اليوم الوطني للنظام"، وهذه الانحرافات بدأت كلها بالانحسار ببزوغ الموجة الأخيرة من الديمقراطية التي اجتاحت العالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، والتي تبشِّر بحرية التعبير والاختيار و"إرادة الأمة"والاحتكام لرأي أغلبية الشعب "مع مراعاة حقوق الأقليات".

وقد كان للولادة المبركة للدولة العراقية الحديثة والمعادلة السياسية التي أسسها الاحتلال البريطاني اللاحق باستئثار نخب معينة بالسلطة على أسسٍ من التمييز الطائفي والقومي، أثرُها في فشل تقديم هوية وطنية جامعة للدولة وقد فشلت حتى النخب السياسية المعارضة والنخب الثقافية بدورها من بلورة هوية وطنية، وقد تأرجح اليوم الوطني للدولة العراقية من يوم تتويج الملك (المتغير بتغير الملك) في العهد الملكي إلى يوم انقلاب (أو ثورة) 14 تموز وإعلان الجمهورية إلى يوم انقلاب 17 تموز، ثم انهارت الدولة العراقية المنهارة فعلياً منذ كارثة احتلال الكويت بانهيار نظام صدام حسين في 9/4/2003 ولم تنجح النخب العراقية مجدداً، السياسية والثقافية معاً، في التوصل لاتفاق حقيقي على هوية العراق وقد تجلّى ذلك طيلة عقدين من عمر التغيير في الاتفاق على علم الدولة وشعار الدولة والنشيد الوطني للدولة واليوم الوطني للدولة، رغم محاولات مجلس الحكم المبكرة بهذا الصدد والتي جوبهت بمقاومة عنيفة من الجهات الرافضة لتأسيس الدولة العراقية الجديدة والتي نجحت في مسعاها بسبب الخيارات الجدلية التي تبناها مجلس الحكم، فقد اختار يوم التحرر من نظام صدام حسين يوماً وطنياً وهو خيار مهم كان مبرراً حيث كان الخلاص من أعتى نظام شمولي وقمعي هو روح الدولة الجديدة، إلا إنه

لا يمكن غض النظر عن أن هذا الخلاص تم على يد احتلال أجنبي وهو ما ينغص الاحتفال بهذا اليوم. وبعد تسليم السيادة وانتخاب الجمعية التأسيسية وإقرار الدستور الدائم تم تقديم مشروع قانون العطل الرسمية منذ الدورة الأولى لمجلس النواب في شباط 2008 لاستكمال المظاهر السيادية الدستورية، إلا إن الخلافات والتجاذبات الطائفية والقومية ومحاولات إثبات الذات وانتزاع وتثبيت النفوذ في معادلات الوجود السياسي في ظل غياب هوية وطنية مشتركة حال دون إقرار القانون عبر الدورات البرلمانية المختلفة لغاية إقراره مؤخراً في ظل ظروف استثنائية في 23/5/2024، واستمر العراق من دون يوم وطني رسمي خلال هذه المدة الطويلة وإن تضمن مشروع القانون "المعطّل" مقترح اعتماد اليوم الوطني يوم دخول العراق لعصبة الأمم المنحلة في 3/10/1932 وسط نقاش حول صحة اختيار هذا اليوم والمطالبة بخيارات أخرى كالثورة العراقية الكبرى "ثورة العشرين" التي اندلعت شرارتها في 30/6/1920 أو الانتفاضة الشعبانية في 1/3/1991 أو يوم النصر على تنظيم داعش في 10/12/2018والذي تم تبنيه في تعديل لاحق من قبل الحكومة في 2018 على مشروع القانون. وقد أدركت الحكومة العراقية حراجة الاستمرار من دون يوم وطني فتقدمت حكومة مصطفى الكاظمي بمشروع "قانون العيد الوطني لجمهورية العراق" في 1/9/2020 كقانون منفصل عن قانون العطل الرسمية الذي لا يوجد في حينها ما يبشّر بتمريره وقد تبنّى مشروع القانون خيار يوم دخول العراق في عصبة الأمم لأسباب سياسية وربما آيديولوجية في حكومة هي نفسها محل جدل دستوري وسياسي عميق ما أدى إلى تأجيل القراءة الأولى لمشروع القانون من 27/9/2020 إلى 1/7/2021 ثمَّ إلى 11/10/2022 حيث أنهى مجلس النواب العراقي القراءة الأولى ثم أنهى بعدها القراءة الثانية في 8/11/2022 في جلسة شهدت اعتراضات شديدة أفضت بالنهاية إلى تقديم طلب نيابي موقع من قبل 70 نائباً لتأجيل التصويت على مشروع القانون في 6/5/2023 مطالبين بدلاً من ذلك اعتبار يوم صدور فتوى الجهاد الكفائي يوماً وطنياً ليضاف بذلك

يومٌ جديد إلى قائمة "الخيارات الوطنية"، وسنناقش هنا على عجالة قائمة الخيارات هذه على ضوء المعايير السالفة.

ربما كان الاختيار التقليدي لليوم الوطني هو يوم تأسيس الدولة العراقية المتجسد بتتويج الملك فيصل الأول كأول ملك عراقي في 23/8/1921 إلا إن التتويج الذي جاء في ظل الاحتلال وعلى يديه (بيد المندوب السامي السير بيرسي كوكس شخصياً) وظروف اختيار الملك فيصل نفسه، كل ذلك ينتقص بصورة صارخة من استقلالية الدولة وسيادتها مما يقدح في "وطنية" اليوم وهي نفس الأسباب التي قدحت في يوم التحرر من نظام صدام حسين في 9/4/2003 والتي كان يمكن أن تكون أفضل مناسبة "مشتركة" "فاصلة" و"حاضرة" وصالحة للارتكاز عليها لتعريف هوية الدولة الجديدة. وقد كان اختيار يوم قبول العراق في عضوية عصبة الأمم التفاتة ذكية لتجاوز عقدة الاحتلال الكامنة لما يتضمنه الاعتراف الدولي من استكمال أركان الدولة الأربعة والإقرار باستقلاليتها معاً، إلا إن في تلك الالتفاتة التفافاً و"تدليساً" على التاريخ، فاستقلال العراق في 3/10/1932 كان، كما هو المشهور، استقلالاً شكلياً بحتاً فقد تم دخول العراق إلى عصبة الأمم وفق صفقة مع الاحتلال البريطاني مقابل التوقيع على معاهدة 1930 التي كانت أبرز معاهدة دمغت تاريخ العراق الملكي بوسم التبعية للنفوذ أو "الاحتلال" البريطاني كما في صفقة إقرار الانتداب البريطاني قبلها بمعاهدة 1922 مقابل عدم إلحاق ولاية الموصل بالجمهورية التركية، فقد قضت معاهدة 1930 بالتبعية الكاملة للإمبراطورية البريطانية في مجال السياسة الخارجية وعزل العراق تماماً عن محيطه العربي (في خضم صراع الدول العربية للاستقلال عن الاحتلال الفرنسي وبدايات الاحتلال الصهيوني لفلسطين) وإباحة الأراضي العراقية (الطرق البرية والمائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وشط العرب بالكامل) أمام القوات البريطانية دون قيد أو شرط عملياً وتثبيت القواعد العسكرية

البريطانية على الأراضي العراقية في احتلال مقنع أو سافر وتبعية الجيش العراقي المطلقة للجيش البريطاني في التسليح والتدريب وتكريس الحصانات القضائية والامتيازات والإعفاءات الضريبية للقوات البريطانية وتكبيل العراق بهذه الشروط المجحفة لمدة خمسة وعشرين عاماً بالإضافة إلى ملاحق المعاهدة بتقنين الهيمنة البريطانية المطلقة على إدارة السكك الحديدية والموانئ. نعم لا ينكر أن هذه السياسة كانت نابعة من رؤية نخبة من السياسيين العراقيين للتخلص من الاحتلال البريطاني تدريجياً إذ لم تكن ترى أنه من الممكن الحصول على الاستقلال المباشر، إلا إنها لم تكن تعبّر عن رؤية وآمال الشعب ونخبه الثقافية والنخب السياسية الأخرى المعارضة، وكانت الفئة الأولى ولا تزال محل جدل تاريخي في التشكيك في وطنيتها أو "خضوعها" للاحتلال البريطاني بل ومحل شك واسع في فسادها السياسي وغالباً المالي أيضاً. لذا فإن اعتبار يوم دخول العراق عصبة الأمم عيداً وطنياً إنما هو تكريم لجهود هؤلاء الساسة محل الجدل في ظروف هي محل جدل أيضاً وهي وإن كانت لحظة مهمة في تاريخ الدولة العراقية إلا أنها لا تعبّر عن لحظة "شعبية" وإنما حصيلة مفاوضات سياسية قد جاءت على الضد من رغبات الشعب، كما أن هذه اللحظة غير حاضرة بالمرة في الوجدان الشعبي في حينها (إذ بقيت احتفالاً رسمياً على مستوى النخبة السياسية الحكومية فقط) فضلاً عن الوعي الشعبي الحاضر حيث لا تعلم الأغلبية الساحقة بل المطلقة للشعب العراقي أي شيء عن هذا اليوم ناهيك عن الإحساس أو الاعتزاز به بما يجعله رمزاً لتعزيز انتمائهم للدولة. وفي قبال يوم دخول العراق لعصبة الأمم ينتصب يوم الثورة العراقية الكبرى (30/6/1921) التي منحت العراق كيانه السياسي لأول مرة في العصر الحديث وفرضت على الاحتلال البريطاني الإقرار بضرورة تأسيس الدولة العراقية ولو بمنحها استقلالاً شكلياً بحكومة خاضعة لهيمنتها بديلاً عن إلحاقها كمستعمرة تابعة للتاج البريطاني بل تابعة لحكومة الهند التابعة للتاج البريطاني، وجاءت تتويجاً لنضال الشعب العراقي السياسي والعسكري وغيرت مسار تاريخ

العراق وإلى الأبد، كما أن الثورة العراقية الكبرى كانت إحدى اللحظات التاريخية الفاصلة النادرة في تاريخ العراق التي توحدت فيها معظم المكونات الأساسية للشعب العراقي دون استثناء والتي لا تزال حاضرة في الوعي الشعبي لكل هذه المكونات ومحل اعتزازهم بالإجماع بما يجعلها لحظة صالحة للاتكاء عليها كمحور لدولة عراقية تضم هذه المكونات، وهذا اليوم يستوفي جميع شروط اليوم الوطني وإن كان في لحظة تاريخية تعد بعيدة نسبياً ولكنه يمثل خياراً ممتازاً من بين الخيارات المتاحة.

ونظراً لبعد يوم 3/10/1932 عن المخيال الشعبي ومجهوليته التامة، فقد طرح مؤخراً خيارٌ أكثر حضوراً في الوعي والوجدان العام هو يوم صدور فتوى الجهاد الكفائي 13/6/2014 التي كانت بحق لحظة فاصلة في تاريخ الدولة العراقية الحالية إذ أنقذتها من الانهيار التام المحتم على يد تنظيم داعش وأوقفت نزيف الانتهاكات والاستباحات الوحشية الفظيعة التي ارتكبها التنظيم الإرهابي المذكور مما يندر أن يكون له نظير في تاريخ الإنسانية، كما أنها كانت ملحمة شعبية نادرة في تاريخ الشعب العراقي وبطولاته التي لا تزال تثير الاندهاش والتعجب من النهضة الجمعية لكل فئات الشعب من الذين استجابوا للفتوى المباركة وهي بحق لحظة تاريخية فاصلة وبالتأكيد حاضرة وبحرارة أشد بكثير من حضور كل اللحظات التاريخية الأخرى. ومع ذلك فلا ينكر أن هجوم تنظيم داعش بكل بشاعته إنما كان وجهاً من وجوه الحرب الأهلية وأنه استغل استقطابات وصراعات طائفية حول توزيع السلطة في النظام الجديد لا يمكن إنكار أنها لا تزال تحت الرماد وأنه نجح في حينها ولو بدرجة محدودة في تطييف هذه الفتوى باتجاه معاكس كما أنها استغلت من بعض الفئات بصورة مغايرة لما استهدفته من تعزيز جيش الدولة الوطني، كما أنها أولاً وآخراً فتوى لمرجع شيعي مهما كان هناك اتفاق على وطنيته وعلى وطنية الفتوى وبالتالي من الصعب أن تكون لحظة تاريخية على نفس الدرجة من الانتماء

لكل المكونات وإن كانت قد حررت كل المكونات على الإطلاق بلا تفريق من احتلال تنظيم داعش أو حمتهم من السقوط تحت نير احتلاله. لذلك قد لا تكون هذه اللحظة "مشتركة" بما فيه الكفاية أو أنها محل طعن، وعلى العكس من ذلك فإن من توابع هذه اللحظة التي تنتمي لها مباشرة والتي هي لحظة تاريخية فاصلة أيضاً و"مشتركة" بما فيه الكفاية وبما لا يمكن الطعن فيها من أية جهة والتي هي حاضرة وإن بدرجة أقل من حضور لحظة فتوى الجهاد الكفائي ولكن يمكن تعزيز هذا الحضور باعتمادها يوماً وطنياً وهي لحظة إعلان النصر الرسمي على تنظيم داعش وتتويج جهود كل المتطوعين والمجاهدين والشهداء في 10/12/2018 وتمثل خياراً يستجمع هو الآخر كل مقومات اليوم الوطني ولعله أكثر حضوراً – وخصوصاً لدى الأجيال الشابة – من لحظة الثورة العراقية الكبرى "ثورة العشرين" وإن كانت الأخيرة تحظى برمزية أكثر قوة، ولكن ما من خيار يمكن عدُّه هو الأفضل من جميع النواحي ولا بد من المفاضلة بين الخيارات وفق المعايير المطروحة، ولعله من الأفضل إشراك الشعب – كل الشعب – في اختيار يومه الوطني ليكون بحق يوماً وطنياً للدولة لا للنظام وعدم الاقتصار على نخب سياسية محدودة في احتكار قرار الاختيار ويمكن ذلك – بصورة عملية – بعمل استفتاء شعبي "رقمي" وفق التقنيات الالكترونية الحديثة في الهواتف النقالة يأتي في يوم محدد بأعقاب حملة إعلامية حكومية مكثفة لطرح الخيارات الملائمة المستوفية للمعايير يتم الاختيار من بينها حصراً، ولا يجب أن يكون استفتاءً دستورياً إذ لا يوجد ما يلزم الحكومة بعمل هذا الاستفتاء لكي يستلزم استيفاء الشروط المنصوص عليها في الدستور العراقي في الاستفتاءات وإنما هو أقرب لاستبيان يضمن إشراك الشعب وجدانياً في تقرير رمز من رموزه التاريخية ويجعله يشعر ولو لمرة بالانتماء لهذه الدولة التي أسسها بدمائه.

هوية البحث

اسم الباحث: فراس طارق مكية - باحث في الشأن السياسي

عنوان البحث: نظرة في اختيار اليوم الوطني

تأريخ النشر: تشرين الأول - أكتوبر 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org